المقدمة

لقد اهتمت معظم الدراسات التي تناولت دولة بني بويه بالمجالين: السياسي والاجتماعي دون التعرض للقضاء سوى إشارات قليلة عن أشخاص تولوا القضاء في تلك الفترة، فكانوا يوردون أسماء قضاة دون التفحص في مذهبهم أو أسلوبهم في القضاء، فقد امتاز القضاء ببغداد في العصر البويهى لأول مرة في التاريخ الإسلامي بالمشاركة الفعالة لجميع المذاهب، وتمتع الشيعة بالاستقلال القضائي داخل النقابات، الأمر الذي جعل القضاء لا يقتصر على طائفة مذهبية معينة.

ولعل الدافع لاختيارهذا الموضوع: عدم وجود دراسة عربية متخصصة ، ومن ثم تناثرت أخبار القضاء في ذلك العصر في بطون المصادر، وثنايا المراجع. – كما أن جل ماكتب عنه قد ركز على قضاة المذاهب الأربعة : الحنفي، المالكي، والشافعي، والحنبلي، وأغفلت قضاة المذاهب المشهورة مثل مذهب محمد بن جرير الطبري، والمذهب الظاهري، بجانب قضاة النقابات الطالبية والعباسية. – وإضافة إلى ذلك فإن تواجد دولة بني بويه، وهي على المذهب الشيعي الزيدي داخل قلب الخلافة العباسية السنية ببغداد، ومشاركة الخليفة العباسي في إدارة الأمور السياسية والاجتماعية والدينية، يثير الفضول لمعرفة الهيئات القضائية داخل بغداد في ظل التيارات الفكرية المختلفة سنية أو شيّعة اللذين اشتركا في حكم بغداد

في وقت واحد لأول مرة منذ تأسيس بغداد. هذا مع ازدياد النفوذ الشيعي حيث كثرت الفتن والقلاقل بين السنة والشيعة في ظل الحماية الخفية من البويهيين للشيعة ببغداد، ومدى تأثير ذلك على القضاء ببغداد، ومركز قاضي قضاة الدولة العباسية على جميع الأقاليم التابعة لها.

ومن المشكلات والصعاب التي واجهت الدراسة اعتمادها بالدرجة الأولى علي كتب الفقه والمذاهب والفرق الإسلامية، فكان لابد من التعرض لكتب المذاهب الأربعة : الحنفية، والمالكية، والشافعية والحنابلة، بالإضافة إلى المذهب الظاهري، ومذهب الطبري، ومحاولة الإحاطة بها قدر الاستطاعة.

كما تعرض البحث إلى كتب الشيعة الزيدية والإمامية ليتفهم أصول كل مذهب وأسباب الخلاف أو التقارب، وكذلك معرفة أصول القضاة المذهبية سواء كانوا معتزلة أو أشاعرة، وحاول البحث التعرض لهذين المذهبين عن طريق مؤلفات المعتزلة والأشاعرة، ومحاولة الاعتماد على كتب النوازل قدر المستطاع مع استخلاص الجانب التاريخي للموضوع، ومحاولة تجنب الاستطراد في أمور ليس محلها الدراسة التاريخية.

ويرتبط بهذه الصعوبة صعوبة أخرى، وهي تناثر الإشارات في المصادر التاريخية عن القضاء ببغداد، فتارة يذكر القاضي وسنة توليه القضاء ببغداد، وتارة يذكر القاضي مجرداً من سنة التولية ومن مذهبه،

ويُكتفى بقول قاضي بغداد. وكانت من المسائل الشاقة ترجيح فترة التولية أو مذهب القاضي، وتارة تنقطع الأخبار عن القضاة لعدة سنوات، فكان لابد من محاولة سد تلك الثغرات.

اعتمدت الدراسة على المنهجين : الوصفي و التحليلي، فاعتمدت على الأول في وصف الحدث التاريخي والحضاري ، وربطه بغيره من الحوادث والظواهر، ثم تحليل الحدث، وتأثيره على القضاء والنازلة الفقهية .وردها إلى أصولها ودوافعها واستخلاص الحكم القضائي منها، مع الاهتمام بمناقشة الروايات التاريخية المختلفة"والاستعانة بالمنهج النقدي في مناقشة الروايات المختلفة والآراء الفقهية، والقضايا بالترجيح رواية على أخرى، وتغليب رأي على آخر اعتماداً على الأصول والمصادر التي توضح ذلك.

****

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول مذلية بقائمة للمصادر والمراجع التي استقيت منها مادة البحث، فتناولت في التمهيد دراسة القضاء قبل العصر البويهي، وعرضت لدولة بني بويه ومذهبهم.

أما الفصل الأول ويحمل عنوان :" ولاية القضاة واختصاصاتهم" فيتناول التعريف بالقضاء، وشروط توليه عند الفقهاء: السنة أوالشيعة، ثم اختصاصات القضاة التي كانت توكل إليهم من: رعاية الأيتام، وإدارة دار ضرب العملة بجانب خصائصهم القضائية ، كما تناول هذا الفصل علاقة

القضاة بكل من: الخليفة العباسي والأمراء البويهيين ووزرائهم، بالإضافة إلى علاقتهم بالرعية، وهم أهل بغداد، وبعد ذلك تحدثت عن اطلاع القضاة بالوساطة السياسية سواء في داخل الدولة البويهية أو في خارجها.

أما الفصل الثاني فعنوانه: " تنظيم القضاء والوظائف القضائية" فقد اختص بدراسة المناصب القضائية في بغداد كقاضي القضاة و أقضى القضاة، وهو ما استجد في العصر البويهي، والرتبة الثالثة، وهي منصب قاضي ثم نائبه ومساعدوه في الدوائر القضائية أمثال:الأمين والكاتب والخادم، ثم يلي ذلك الشهود، والعدول، وأهمية وجودهم داخل مجلس القضاء.

واستعرض البحث ظاهرة حصر مهنة القضاء في بعض الأسر في ذلك العصر. وقسم الباحث الدوائر القضائية ببغداد إلى: دوائر رئيسة ودوائر فرعية. وحاول الباحث معرفة الأسباب الخفية وراء عزل بعض القضاة، وختمت ذلك الفصل بالمناصب الإدارية المرتبطة بالقضاء: كالحسبة ، والنظر في المظالم والشرطة.

أما الفصل الثالث فهو بعنوان: " القضاة والحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية " فقد شمل دراسة مذاهب القضاة وتأثيرها على القضاء، والدور القضائي التي لعبته النقابات ببغداد واستغلال قضاة الشيعة بالقضاء داخل نقابة الطالبين والسيطرتهم التي شاركوا في ذلك الخليفة

العباسي والأمير البويهي كما عالج الفصل موقف القضاة من: العلويين، و الفاطميين خلفاء مصر، والصوفية، وأهل الذمة. وتلى ذلك الحديث عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على القضاة، وأخيراً الدور السياسي لقضاة ببغداد.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد خصص لبحث :" مجالس القضاة" فدرس مجالس القضاة، وطريقة النظر في الدعاوى القضائية، من حيث تنظيمها وهيئتها، وكذلك مجالس قضاة المواريث، وقضاء العسكر ببغداد. ثم عرض البحث لمجالس المناظرات التي جرت بين القضاة وغيرهم، كما تناول رواتب القضاة، وما أصابها من انخفاض عن نظيرتها في العالم الإسلامي، ثم عرض البحث لـ: ملابس القضاة، والقضاة وعلاقتهم بالشعر والشعراء، وكذلك ارتباط بعض القضاة بمجالس الأنس والشراب في غضون تلك الحقبة، ونوادر القضاة . وختم الفصل بأعلام القضاة وأثرهم الفكري.

ثم كانت الخاتمة، وفيها عرضت لاهم نتائج الدراسة. وذيلت الدراسة بمجموعة من الملاحق التي عرضت للظواهر التي درست في متن الرسالة، واستعنت ببعض الصور الموضحة .

****

اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على عدد من المصادر والمراجع العربية وغير العربية كان من أهمها: "رسوم دار الخلافة" وتحفة الأمراء في تاريخ الوزراء " ومثالب الوزيرين " " وتكملة ذيل أبي شجاع" الذي يحتوي على خمس سنوات من (389هـ/ 998م حتى 393هـ/1002م) لأبي الحسين بن هلال بن المحسن الصابي (ت448هـ/1056م) و أتت قيمة مؤلفات الصابى في كونه من المعاصرين لبني بويه ببغداد، وعمل داخل البلاط البويهي ككاتب للرسائل، ولقد أمد البحث بمعلومات غاية في الدقة والأهمية عن أحوال القضاة، وعلاقاتهم بكل من الخلفاء العباسيين والأمراء البويهيين، ولم يقتصر على تلك الأهمية، ففي مؤلفاته معلومات وافرة عن: رسوم القضاة، وعهود التولية، بالإضافة إلى ملابس القضاة وألوانها، وأهمية تلك الألوان بالنسبة للقضاة، والخليفة العباسي، والأمير البويهي.

وكتاب " نشوار المحاضرة " للقاضي المحسن التنوخي (ت 384هـ/994م) وأتت أهميته لكونه قاضٍ من قضاة بغداد في العصر البويهي، فقد أمد البحث بقدر كبير من المعلومات عن علاقة القضاة بكل من: الخلفاء العباسيين والأمراء البويهيين، وأهل بغداد، كما كشف عن مجالس الأنس والشراب التي ارتبط بها بعض قضاة بغداد.

وكتاب نشوار المحاضرة عبارة عن فقرات قام المحامي عبود الشالجي بتجميعها من المصادر المعاصرة للتنوخي، فلم يكن كتاباً متكاملاً، فيذكر عبود الشالجي [1] في مقدمة الجزء الرابع أنه:" أحد أجزاء أربعة اشتملت على ما أمكنني العثور عليه من فقرات النشوار الضائعة، تلقطتها من ثنايا الكتب، وبذلت في ذلك وقتًا، وجهدًا وصبرًا، وقد فصلت في مقدمة الجزء الأول، الطريقة التي توصلت بها إلى استخلاص هذه الفقرات، وختمت المقدمة بالعبارة التالية: " ولعل بعض هذه القصص كانت من رواية أبي القاسم التنوخي، ابن المؤلف، ولعل بعض القصص، وإن كانت من رواية المؤلف، إلا أنه ليس ثمة دليل قاطع على أنها مما اشتمل عليه كتاب النشوار".

ومن المصادر المهمة كتاب: " تجارب الأمم" لأبي علي أحمد بن محمد المعروف بمسكويه(ت 421 هـ / 1030 م) ويعد من المصادر التي اعتمدت عليها في الفترة من بداية العصر البويهي حتى سنة (369هـ / 979م) فقد قسم مسكويه الدوائر القضائية ببغداد عن طريق ما أورده عن عضد الدولة البويهي وتوليه أربعة قضاة على أرباع بغداد خلفًا لقاضي القضاة الظاهري الحسين بن بشر، ويعتمد مسكويه على سرد الأحداث بنظام

([1])المحسن التنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، ج 4 ،ب0ط ،دار صادر بيروت 1972 م، مقدمة المحقق، ص 5.

حولي، وينهي كل سنة بذكر أهم الأحداث، ومن توفي من أكابر الخلفاء والأمراء والمصنفين.

أما أبو شجاع محمد بن الحسين الروذراوري المتوفى عام (448هـ/1031م) صاحب كتاب " ذيل تجارب الأمم " فقد قدم معلومات قيمة عن الأحداث التي تجري بين القضاة والأمراء البويهيين من عزل وتعيين، كما قدم تاريخًا مفصلاً لبني بويه في الفترة الممتدة بين عامي(369هـ -389هـ /979 -998م)، وهو ما ساعد على فهم كثير من تصرفات البويهيين، التي كان لها رد فعل قوي على القضاة ببغداد.

ويعد كتاب: " الكامل في التاريخ " لعلي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير (ت 630هـ/ 1232م) من أهم المصادر التي قدمت مادة وفيرة عن تراجم القضاة ببغداد في العصر البويهي، إذ لم يكن لابن الأثير مجرد رواية لما دون من أحداث، بل كان ناقدًا خبيرًا مطبقًا لما خطط في مقدمة الكتاب حين قال: " ولم أكن كالخابط في ظلماء الليالي، ولا كمن يجمع الحصباء والألى. [1] ويتضح ذلك في كثير من رواياته عن القضاة وغيرهم.

([1])الحسين بن بشر، هو قاضي القضاة شيراز، وكان مقيما في فارس، ثم تولى قاضي قضاة بغداد، وكان إماما على مذهب داود الظاهري، وصرف عن القضاء بعد موت عضد الدولة البويهي(372 هـ/ 982م) وتوفي سنة (380 هـ/ 990م) انظر مسكويه، تجارب الأمم،ج 2، ص 399-400؛ ابن الأثير الكامل، ج 8، ص 71.

ولا يقل كتاب " المنتظم في تاريخ الملوك والأمم " لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي(510 – 597هـ /1116– 1200م) [1] أهمية عن كتب الصابي، والتنوخي " وأما كتابه فهو موسوعة لتاريخ الإسلام حتى عصره بصفة عامة، ولتاريخ العراق وخاصة بغداد باعتبارها مركز الخلافة العباسية، ورتب الأحداث التاريخية موزعة على السنوات، حسب ترتيب وقوعها مشفوعة في نهاية كل عام بأشهر من توفي من أكابر الخلفاء والأمراء والمصنفين. ويعتبر ابن الجوزي من أهم المصادر التاريخية التي قدمت معلومات قيمة عن القضاة والتراجم الكاملة، ومن المعلومات القيمة العهود التي صدرت عن الخليفة العباسي لقضاة بغداد، ونقلها ابن الجوزي وتفرد بها على جميع المصادر السابقة له.

وفي مقدمة تلك المصادر التي أمدت البحث بأهم المعلومات " تاريخ بغداد أو مدينة السلام " لأبي بكر أحمد بن الخطيب البغدادي (ت 463هـ /1070م) الذي عاصر دولة بني بويه، وعاش ببغداد وسط قضاتها، وكانت تربطه علاقات حميمة مع القضاة ببغداد، فيعد شاهد عيان على تلك الحقبة، وغلب على " تاريخ بغداد" الترجمة لمشاهير الحكام والعلماء والفقهاء والأحداث المهمة التي وقعت في عصره، حيث يورد كل سنة الأحداث التي وقعت فيها، ومن توفي فيها من الأكابر والأعيان في نهاية الترجمة، وتكون الترجمة مصحوبة بالتعريف بالشخص وسنة مولده، وفي بعض الأحيان

(1)ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، ج 1، دار صادر، بيروت 976 م، ص 11.

يذكر مذهبه، وفي البعض الآخر يكتفي بذكر السنة التي توفي فيها، ولم يترك الخطيب البغدادي قاضٍ من قضاة بغداد في العصر البويهي إلا وترجم له، رغم أنه أهمل في بعض التراجم سنة تولية القضاء، أو سنة المولد لبعض القضاة، ويكتفي بذكر قاضي بغداد.

ومن أهم المصادر أيضاً كتاب: " الإمتاع والمؤانسة" لأبي حيان التوحيدي(ت 400هـ/ 1008م) الذي أمضى حياته ببغداد في عصر الدولة البويهية، وشاهد القضاة ببغداد، مما جاء علي لسانه أنه شاهد القاضي المعافى بن زكريا [1]. الذي تولي القضاء علي مذهب جرير الطبري. كما أفاد التوحيدي لأنه معاصر لقضاة بغداد، فوصف بعض مجالس القضاة، وأورد حكايات طويلة عن محاكم المظالم ببغداد، وذكر بعض القضاة وعلاقتهم بالمغنيات المشهورات ببغداد، وتفضيل السماع إليهم، وقد اتبع أبو حيان أسلوب سرد الحكايات، حيث قسم موضوع الكتاب بالليالي، فذكر في نهاية كل ليلة الأحداث التي جرت فيها عن طريق حكايات تجري على أشخاص من مشاهير بغداد.

أما أهم كتب الشيعة العلوية فهو كتاب: " الإفادة في تاريخ الأئمة السادة " للهاروني الحسني (340 - 424 هـ/951- 1032 م) أي

(1) المعافى بن زكريا، أبو الفتوح النهرواني الجريري القاضي المعروف بالمعافى بن زكريا، كان علي مذهب أبي جعفر بن جرير، مولده يوم الخميس لسبع خلون من رجب سنة (305هـ/ 917م) وقيل سنة(303هـ/ 915م) ومات يوم الاثنين الثامن عشر من ذي الحجةسنة(396هـ/1005م) بالنهروان عن عمر 85 سنة(انظر التوحيدي الإمتاع والمؤانسة، تحقيق احمد أمين وآخرين، ج3، مطبعة الترجمة والنشر القاهرة 1944 م، ص 183؛الداودي طبقات المفسرين، تحقيق علي عمر، ج 1، ط. مكتبة وهبه، القاهرة 1972 م، ص 324 -338 0

عاصر الحكم البويهي لبغداد، ولقد أمد البحث بمعلومات ذات قيمة كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بالنقابة ببغداد، ومن تولاها من الشيعة العلوية سواء كانوا من الزيدية أم الإمامية، ووضّح بعض اللمحات القضائية داخل النقابة ببغداد، وتفرد النقيب بالسيطرة الكاملة على العلويين ببغداد.

وقدم ابن كثير الدمشقي (ت 774 هـ / 1372 م) في موسوعته التاريخية " البداية والنهاية " كثيراً من أخبار القضاة التي لم تكن موجودة في المصادر الأخرى،وهي في مجملها منقولة عن ابن الأثير مع الاختلافات البسيطة في الحكم على بعض القضايا محل الخلاف. ويأتي الكتاب الثاني لابن كثير، وهو " طبقات الفقهاء الشافعيين " ذلك الكتاب الذي يترجم فيه للشافعية بصورة مختصرة جداً، وأورد الكتاب بعض قضاة الشافعية ببغداد في العصر البويهي.

أما كتاب " طبقات الفقهاء " للشيرازي الذي عاش في القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي) وعاصر دولة بنى بويه، وكان قريباً جداً من القضاة ببغداد حيث أورد تراجم في غاية الأهمية عن أشخاص من القضاة كانوا من المقربين إليه، ويعرفهم وشاهدهم في مجالس المناظرة، وخاصة أصحاب مذهب داود الظاهري، وهو الذي اعتمد عليه الباحث في معرفة أسباب انقراض المذهب الظاهري ببغداد وانتقاله إلى شيراز.

وقدم " الفهرست " لمحمد بن إسحاق بن النديم الذي عاش في (القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي) تراجم عن بعض القضاة ذات قيمة كبيرة، " وطبقات الفقهاء " للشيرازي المعاصر له، والذي أفاد في التعريف بالقضاء لقربه منهم، رغم قصر التراجم التي أوردها عن القضاة، فقد عرف من خلاله عن الظاهرية بالمشرق، ومؤسس المذهب داود بن علي الأصفهاني (ت 270 هـ / 883 م).

وتأتي أهمية مقدمة ابن خلدون (ت 808 هـ / 1406 م)- وهي مقدمة لكتابه " العبر وديوان المبتدأ و الخبر " - فيما أعطته من معلومات مهمة عن القضاة ببغداد، وتعريفات عامة بدار ضرب العملة، ومشاركة القضاة في ذلك، و تناول كتاب: " العبر وديوان المبدأ والخبر " أخبار العرب منذ بدأ الخليقة إلى عصره، فقد كشف النقاب عن علاقة الخلفاء العباسيين بالأمراء البويهيين، وتأثير ذلك على القضاء والقضاة ببغداد.

ومن أبرز كتب الفقه كتاب :" روضة القضاة وطريق النجاة " للسمناني الذي عاش في (القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) أي في الربع الأخير من العصر البويهي، فقد استفاد الباحث من ذلك المصدر الكثير من الأمور الفقهية الخاصة بشروط تولي منصب القضاة أو عهود التولية، وهيئة جلوس القضاة، وكان معاصراً لقاضي القضاة أبي عبد

الله الدامغاني الحنفي،[1] ووصف مجلسه، وطريقة جلوسه، وما يجري في مجلس القضاء بحضرته، فكان عوناً في معرفة الكثير من هيئة الجلوس للقضاء في العصر البويهي.

وكانت أهم كتب الفقه التي اعتمد البحث عليها كتاب :" الأحكام السلطانية " والحاوي الكبير " لأبي الحسن الماوردي (ت450 هـ /1058 م) الذي تولى منصب أقضى القضاة ببغداد في عصر بني بويه وبداية العصر السلجوقي، و قدم كثير من المعلومات عن شروط تولي منصب القضاء، والقضاة داخل النقاباث والقضاة بين الحجيج أثناء موسم الحج.

وكتاب أدب القضاة " لأبي الدم الحموي الشافعي من أعيان القرن (الخامس الهجري /الحادي عشر الميلادي)، وكتاب " تبصرة الحكام في أصول الأقضية " لابن فرحون اليعمري المالكي (ت 779هـ/ 1376 م) وكتاب: " الأحكام السلطانية " لأبي يعلى الفراء الحنبلي (ت 458هـ/1065 م) وكتاب :" الأحكام في أصول الأحكام " لابن حزم الأندلسي الظاهري (ت 456هـ/1063م).

كما كان لكتب التراجم والطبقات دور مهم في إفادة البحث ،ومن ذلك :" طبقات الشافعية " لعبد الرحيم الأسنوي (ت 772هـ /1396م) وكتاب: "

---

(1) أبو عبد الله الدامغاني، محمد بن علي بن الحسين بن عبد الله الدامغاني قاضي القضاة أبو عبد الله مولده سنة 398هـ بالدامغان، ورد بغداد ودرس ببغداد وتولى قضاء القضاة ببغداد سنة 447 هـ/1055م وكان نزيها عفيفا، بقي في القضاء ثلاثين سنة وثلاثة اشهر (انظر العمري، مسالك الابصار في ممالك الأنصار، تحقيق محمد عبد القادر خرا سان وآخرين ، ص ، 26 ،ب ط ، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات المتحدة 2001 م، ص 62 .

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مالك" للقاضي عياض (ت 544هـ/1149م) و " وفيات الأعيان لأبن خلكان (ت 681هـ/ 1282م)، وكتاب :" فوات الوفيات والذيل عليه " لمحمد بن شاكر الكتبي (ت764هـ/1362م) وقد قدم شمس الدين الذهبي عدة مؤلفات منها: " العبر في خبر من خبر " و "تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والأعلام" و"سير أعلام النبلاء " فقد أمد البحث بالتراجم المهمة لتلك الفترة، وكتاب الوافي بالوفيات " للصفدى المتوفى سنة (764هـ/1362م) وقد أفادت تلك الكتب البحث في تراجم القضاة.

و كتاب " الملل والنحل " للشهرستاني(ت548هـ/1153 م) قيم رغم صغره، إذ عرض لملل ونحل ومذاهب والديانات السماوية وغير السماوية، دون تعصب لأي مذهب، فقد اكتفى بتقديم الصورة واضحة دون إظهار تأييد أو معارضة لأي منها، فقدم مادة قيمة عن المذاهب الإسلامية، وخاصة المذهب الزيدي مذهب الدولة البويهية.

ومن أهم المصادر الجغرافية التي اعتمد البحث عليها ياقوت الحموي (575- 626هـ /1179- 1228م)،[1] فقد ألف عددًا كبيرًا من الكتب منها " معجم البلدان " والذي رتب على حروف المعجم، وقد أفاد كثيراً في التعرف على كثير من المواضع الجغرافية التي وردت في ثنايا البحث، ويأتي في المرتبة الثانية من مؤلفات ياقوت: " كتاب معجم الأدباء " من أهم

(1) أحمد رمضان احمد، الرحلة والرحالة المسلمون، دار البيان العربي، جدة(د.ت)، ص 177،178.

المصادر التي أمدت البحث بتفاصيل مهمة عن حياة القضاة ببغداد، وامتازت تراجم ذلك الكتاب بسرد طويل لأخبار القضاة، وذكر المعلومات الخاصة بهم، وكانت تلك التراجم منقولة عن مؤلفات سبقة ياقوت منهم قاض بغداد المحسن التنوخيْ الذي نقل عنه كثيرًا من كتاب نشوار المحاضرة.

ومن أبرز كتب الرحالة التي اعتمدت عليها الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي وهو (الربي بنيامين بن يونا) (ت569هـ/1173م) صاحب كتاب " رحلة بنيامين " وقد زار بنيامين العراق في القرن (السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي) و أفاد كثيرًا في التعرف على اليهود ببغداد ومدارسهم القانونية ومتى انقرضت ؟ وحدد فيها نفوذ اليهود القضائي على أبناء ملتهم في الربع الأخير من عصر بني بويه، كما قدم كثير من المعلومات عن أحبار اليهود ونظام تولية رأس الجالوت، وقوانينهم التي كانت تسير من بغداد إلى جميع أنحاء العالم، فقد أورد عن اليهود منذ نشأة مدارسهم القانونية حتى انتقالها من بغداد إلى الأندلس في عهد دولة بني بويه.[1]

كما استعان البحث بالمعاجم اللغوية في التعرف على معاني الكلمات العربية ومن ذلك :" لسان العرب " لابن منظور، وكتاب :" المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي، وكتاب "تاج العروس " للزبيدي، وكتاب " المخصص " لابن سيدة (ت 458هـ/1065م).

(1) بنيامين التطيلي، رحلة بنيامين، ترجمة عزرا حداد، ط المطبعة الشرقية، بغداد 1945، ص 196-200.

وأخيرا فقد أثرت الدراسات والأبحاث الحديثة البحث ، ويأتي في مقدمة تلك الدراسات التي تناولت القضاء، و أوسعها دراسة المستشرق الفرنسي " تيان" عن تنظيم القضاء في الأقطار الإسلامية Emele Tyan، Histoire de L`organization) udicaire de pays Dislam 1938-1943. وهي دراسة واسعة لمكانة القضاء واختصاصاتهم، والجهات التي كانت تمارس سلطات قضائية من غير القضاة، ولكن بحثه بالرغم من سعته فهو عام لكل بلاد الإسلام ولا يختص ببغداد، كما أنه لم يتطرق إلى إدارة القضاء وتوزيع القضاة.

ومما لا ريب فيه أن كثيراً من الكتب تبحث عن الحضارة الإسلامية ومؤسساتها في العالم الإسلامي أو في أقاليم معينة قد تطرقت إلى القضاء، إما عن قضاة بغداد فلا أعلم إلا القائمة التي نشرها الأستاذ " لويس ماسينون سنة 1948 بعنوان:(1948) Cadis et Nagib Bagh dadiens وأعيد نشرها سنة 1963م في مجموعة كتاباته(1963) Opera Minori وهي تقتصر على أسماء من ولي منصب قاضي القضاة ببغداد وسني اشتغالهم هذا المنصب، وأيضا له مقالة عن قضاء بغداد في نفس الكتاب، وكلا المقالين عبارة عن قائمة مقتضبة محدودة تقتصر بذكر أسماء من تولى القضاء والنقابة دون أدنى تفصيل.

ومن أهم الكتب الحديثة التي تناولـت الدولـة البويهيـة ونوهـت بـصورة عامـة عـن القـضاء كتـاب للمؤلـف: John. Donohue بعنـوان: The Iisamic history(2003)،Buwayhid Dynasty in Iraq

ومن أبرز الدوريات الأجنبية التي أفـادت البحـث هـي مجلـة " Islamic culture"

ومن أهم الأبحاث بها التي تناولت إدارة العدالـة خـلال الفتـرة البويهيـة مـا كتبـه: Kabir–Hofizulloh بعنـوان: " Adlminlistratan of justice During The Buwayhid`sperlod" وقـدم هـذا البحـث بعـض الأمثلـة المقارنة مع نظيرتها خلال فترة الدراسة ، وكانـت دراسـة تقـوم علـي اختيـار بعض القـضاة وتطبيـق الدراسـة علـيهم، ولـم يـدخل فـي تفاصـيل الإدارة القضائية. وتطرق إلى ضمان القضاء فـي العـصر البـويهي بـصورة جليـة. أما المقالة الثانيـة التـي أمـدتنا بهـا " Murtazad بعنـوان " Conduct and qualities a gadi،vol-xx1v no. I Islam abad 1980) وهـو يعتمـد فـي بحثه على كتب الفقه لتوضيح رأي الفقهـاء فـيمن يتـولى القـضاء، والـشروط التي لابد من توافرها في القاضي.

أما عن المراجع العربيـة التـي سـاعدت فـي تخطـيط البحـث وإبـراز جوانب الغموض فيه كتاب :" القضاء والقضاة فـي الإسـلام " وكتـاب: " قاضـي القضاة في الإسلام " لعصام شباور. ورغـم ثرائهـا بالمعلومـات القيمـة عـن

القضاء والقضاة في الإسلام إلا أنه يأخذ عليه اعتماده علي مصدر واحد هو " نشوار المحاضرة " للتنوخي.

أما كتاب: " معالم بغداد الإدارية " لصالح أحمد العلي فقد أمد البحث بمادة طيبة عن تنظيم بغداد الإداري وتوزيع المناصب الإدارية،و أسماء المدن وقرى بغداد، كما يتضمن الكتاب مقالاً عن :" قضاة بغداد في العصر العباسي"، حدد المناطق القضائية، وأسماء قضاة بغداد على مدار العصر العباسي .

ومن المراجع المهمة كتاب :" الخلافة في الحضارة الإسلامية" للأستاذ الدكتور أحمد رمضان، والذي أفاد في معرفة نظام الخلافة بالمشرق والمغرب ، وخاصة فترة بني بويه، وتوضيح السيطرة الكاملة على الخلافة العباسية، ومشاركتهم جميع المناصب السياسية والدينية، وعلى رأس المناصب الدينية القضاء كما عرّف بالألقاب التي منحت في فترة بني بويه.

كما رجعت إلى مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وقد استفدت من مواقعها في الحصول على بعض المعلومات عن دولة بني بويه والمذهب الزيدي، وقمت بترتيب تلك عقب المصادر والمراجع العربية والمعربة.

وفي النهاية أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور أحمد رمضان أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية الآداب جامعة عين شمس لما أولانيه من رعاية وتوجيه حتى خرج البحث على هذه الصورة، وما كان به من حسن فمن توفيق الله وسديد توجهات أستاذي ونصائحه، فجزاه الله عني خيراً، وأيضا أستاذي الدكتور عبد المحسن رمضان الذي نلت من علمه الغزير ورعايته وتشجيعه، وكانت توجيهاته بالنسبة لي نبراساً أهتدى به طوال فترة إعداد هذا البحث، فليس بوسعي إلا أن أتقدم له بخالص شكرى وتقديرى .

كما يطيب لى أن أتقدم بعظيم الامتنان لأستاذى الجليل الأستاذ الدكتور / فتحي أبو سيف أستاذ التاريخ و الحضارة الإسلامية بكلية الآداب – جامعة عين شمس ،لاختياره موضوع الرسالة ، ووضع الخطة الأولية،و لما قدمه للباحث من توجيهات علمية وإرشادات ونصائح كان لها عظيم الأثر فى إتمام هذا البحث .

كما لا يسعنى إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور / محمود إسماعيل فقد تعلمت منه ما هو أبقى من العلم "خلق العالم وعلم المربى" فجزاه الله عنى خير الجزاء وبارك له فى صحته وعافيته.

كما أشكر الأخ العزيز محمد فوزي لما عاونني فيه من توفير كثير من الكتب التي تعذر علي الوصول إليها، كما أتقدم بالشكر إلى الصديق

الفرنسي جون لما قدمه لي من المراجع النادر وجودها في بعض المكتبات، وساعدني في التعامل مع المراجع الفرنسية. كما أقدم الشكر لأخي الدكتور يحيى العباسي على وقوفه بجانبي في طباعة الرسالة ومراجعتها ، جعل الله ذلك في حسناته . كما أحمل كل الشكر والعرفان للأستاذ عبد الحميد حميد لمراجعته أصل البحث قبل طباعته.

وكذلك السادة أمناء مكتبات كلية الآداب جامعة عين شمس والمكتبة المركزية بجامعة عين شمس، ومعهد الآباء الدومينيكان بالعباسية، وخاصة الدكتورة دلال والأستاذ ثروت، ومكتبة كلية الآداب جامعة أسيوط، ومكتبة كلية الشريعة الإسلامية جامعة الأزهر بأسيوط، خاصة الأستاذ أحمد عبد الصابر.

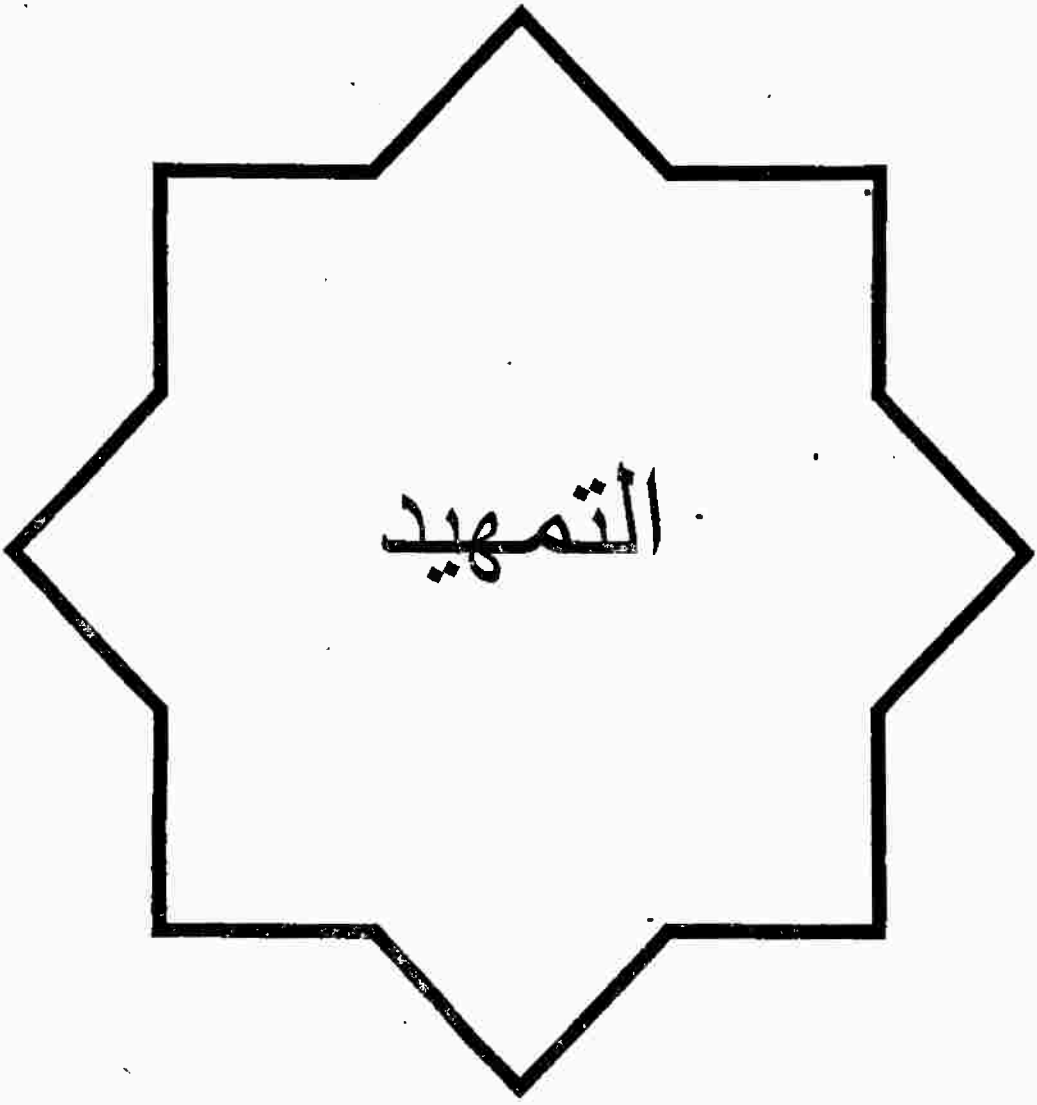
التمهيد